اكد ان الغرض منها تسليم العراقيين مزيداً من المسؤوليات

بوش يعلن سحب ٣٠ ألف جندي أمريكي من العراق خلال تموز المقبل

زيباري — بوش — براون

لندن ـ ميشغان / الوكالات

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش، الاثنين، أن بلاده ستسحب ما يقارب الـ (٣٠) ألفا من جنودها خلال تموز المقبل، منوها بأن أي إنسحاب لباقي القوات سيعتمد على تطور حالة الأمن في العراق.

واوضح بوش ان الغرض من هذه الاستراتيجية، هو "تسليم العراقيين مزيدا من المسؤوليات، ليتولوا الامن ويديروا الحكم بانفسهم".

فيما ذكر رئيس الوزراء البريطاني أن حكومته "لن تتأثر" بالجدل السياسي الدائر حول وجود قوات بلاده في العراق.

وقال الرئيس الامريكي في مؤتمر صحفي مشترك، عقده مع رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون في العاصمة البريطانية لندن، الاثنين، إن "حوالي ٣٠ الف جندي من القوات الامريكية في العراق ستنسحب في الشهر المقبل (تموز)".

وربط الرئيس الامريكي انسحاب مزيد من القوات "بازدياد تدريب القوات العراقية وتسلمها مزيدا من المسؤوليات، فضلا عن انخفاض التحدي الامني، وتحسن الاقتصاد، وبذل المزيد من الجهود في المصالحة السياسية".

ووصل الرئيس الامريكي جورج بوش الى بريطانيا (الاحد)، في زيارة يشتمل برنامجها على لقاءات مع الملكة البريطانية اليزابيث الثانية ورئيس الوزراء غوردون براون.

وكان قائد القوات الأمريكية في العراق ديفيد بترايوس، قال في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي قبل اكثر من شهرين، ان بلاده ستسحب القوات الاضافية التي ارسلتها للعراق مطلع عام ٢٠٠٧، مطالبا بتأجيل البت في انسحاب القوات لمدة ٤٥ يوما قبل التحقق من نتائج زيادة القوات الأمريكية على الوضع الأمني في العراق. وسيقرر بترايوس بعد انتهاء هذا المدة مدى قدرة القوات الأمريكية على سحب الجنود من العراق.

واعاد رئيس الوزراء البريطاني تصريحاته حول انسحاب قوات بلاده من جنوب العراق، نافيا وجود اي تاثير للجدل السياسي حول موقف حكومته.

وقال براون "ان هناك عملا علينا ان نؤديه في العراق، حيث سنستمر في عملنا". مشددا على انه "لن يضع لأي جدول زمني لانسحاب القوات البريطانية من العراق".

وكانت تقارير تحدثت الأسبوع الماضي عن احتمال إعلان الحكومة البريطانية بنهاية العام الحالي انسحاب قواتها من العراق، بالإضافة إلى ان براون قال في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي أيضا انه سيلقي خطابا عن نشر القوات البريطانية في العراق قبل عطلة مجلس النواب الصيفية. واشار براون الى ان قوات بلاده "تحرز المزيد من التقدم في عملها، وكذلك هو الحال للقوات العراقية التي تتدرب لتولي مسؤولية قواتها المسلحة والشرطة، اضافة الى الشرطة النسوية في بعض المناطق."

وتعد بريطانيا الشريك الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في عملية اسقاطها للنظام السابق ودخولها العراق في ربيع العام (٢٠٠٣)، وكانت قواتها المشاركة في الحرب هي الثانية من حيث الحجم، بعد الولايات المتحدة.

وسحبت بريطانيا اكثر من نصف قواتها من جنوب العراق، ولم يبق منها سوى ٤١٠٠ جندي في القاعدة البريطانية قرب مطار البصرة.

الى ذلك قال المرشح الديمقراطي المفترض لخوض السباق الرئاسي الأمريكي، باراك أوباما، إنه أكد لوزير الخارجية هوشيار زيباري، أن الولايات المتحدة لا تسعى لإقامة قواعد دائمة في العراق.

وذكر أوباما إنه شدد خلال المحادثة الهاتفية مع زيباري على ضرورة بدء سحب القوات الأمريكية من العراق، وتطلعه للاجتماع به في بغداد قبيل تشرين الثاني.

وأضاف المرشح الديمقراطي المفترض لدى وصوله إلى ميشيغان قائلاً: "أكدت له تشجيعي جراء تراجع العنف في العراق، إلا أنني أيضاً شددت على أهمية أن نبدأ في سحب القوات الأمريكية، الأمر الذي أوضح جلياً عدم اهتمامنا بقواعد دائمة هناك.""

وتابع حديثه: "قدمت (لزيباري) تأكيدات أنه في حال انتخابي، فأن ادارتي ستعمل على التأكد من استمرار التقدم الذي تم إحرازه في العراق، وأننا لن نتصرف باندفاع."

وينتقد سيناتور ألينوي سياسة إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش حول العراق، وينادي بوضع جدول فوري لسحب قواته بلاده من هناك.

وكان زيباري قد أعرب الأحد عن توقعاته بتوصل بلاده إلى اتفاق أمني طويل الأمد مع الولايات المتحدة بحلول نهاية تموز المقبل، نافيا بذلك أن تكون المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود.

وقال زيباري في تصريحات صحفية "لقد حققنا تقدما كبيرا بشأن وضع الترتيبات النهائية للاتفاق الإطاري الاستراتيجي."

وأضاف أن المفاوضين الأمريكيين أظهروا "مرونة" في المسائل الحيوية مثل حجم السلطة التي يتعين أن يتمتع بها الجنود الأمريكيون خارج قواعدهم، ومسألة استخدام تلك المنشآت لشن عمليات ضد أي دولة مجاورة في المنطقة.

وأكد أنّ بلاده "أوضحت تماما أنّ العراق لن يستخدم لأي عمليات هجومية أو أي هجمات ضد الجيران."

والجمعة، قال رئيس الوزراء نوري المالكي في حديث، إن المفاوضات الجارية بين حكومته والإدارة الأمريكية لوضع اتفاقية أمنية تنظم الوجود العسكري لواشنطن في العراق بعد انتهاء العمل بقرارات الأمم المتحدة "وصلت إلى طريق مسدود."

ورأى المالكي أن المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة "تنتهك سيادة العراق،" مشيراً أيضاً إلى أن كل جانب عارض المطالب التي تقدم بها الجانب الآخر، واعتبر أن ذلك يتعارض مع الإطار المبدئي للتفاوض، والذي أكد أن الاتفاقية ستعقد بين أطراف تتمتع بسيادة كاملة.

خبراء ومسؤولون: العراق لن يخرج من (الفصل السابع) قبل حسم قضية التعويضات

بغداد / اصوات العراق

أعرب خبراء ومسؤولون حكوميون عن اعتقادهم بأن العراق لن يخرج من تحت طائلة (الفصل السابع) من ميثاق الأمم المتحدة، إلا بعد أن يتفق مع المنظمة الدولية على صيغة قانونية يحافظ بها على أمواله المودعة لدى صندوق التنمية والإعمار. فيما دعا باحث إقتصادي إلى فضح لا مشروعية تلك التعويضات، واصفا إياها بـ "اللعبة غير النزيهة" لتكبيل العراق.

مستشار رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية عبد الحسين العنبكي، اعتبر أن "وصاية الأمم المتحدة على العراق أدت إلى اعتباره بلدا ناقص الأهلية، من وجهة نظر العالم أجمع."

ويقول العنبكي إن " الفصل السابع أعطى الحق للأمم المتحدة أن تتخذ قرارات تخص العراق، دون الرجوع إلى الحكومة والشعب العراقي"، لافتاً النظر إلى أن هذا الأمر "جعل الدول الأخرى تنظر إلى العراق على أنه بلد متوتر فيه مشاكل، ويسبب الأذى لجيرانه."

ووضع العراق تحت طائلة (البند السابع) من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتيح إستخدام القوة ضد أي دولة في العالم حال تهديدها السلم والأمن الدوليين، بعد قيام نظام الحكم السابق بغزو الكويت في العام (١٩٩٠)، وتشكيل تحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإجباره على الخروج منها.

ويرى مستشار رئيس الوزراء أن العراق، حين يخرج من الفصل السابع، فإنه "سيثبت للعالم أنه بلد منفتح متحرر من القيود، ويسعى للمشاركة الإنسانية بالإعمار والتنمية وحقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن ذلك "سينعكس إيجابا على الإقتصاد، ويساعد على قدوم الشركات الإستثمارية إلى العراق، كما ستكون هناك ثقة بالتعامل مع الحكومة العراقية."

ويتيح (الفصل السابع) لمجلس الأمن الدولي إتخاذ "إجرات قسرية" في حالات تهديد السلم الدولي والإخلال به ووقوع العدوان، وهذه الإجراءات تتدرج من وقف الصلات الإقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية، وحتى إستخدام القوة المسلحة.

ونصت الفقرتان (٢١ و٢٢) من قرار مجلس الأمن المرقم (٦٨٧)، الذي صدر في آب من العام (١٩٩١)، على إنهاء إجراءات (الفصل السابع) المفروضة على العراق عندما ينفذ جميع قرارات مجلس الأمن، وفي المقدمة منها نزع أسلحة الدمار الشامل.

وحول أموال العراق المودعة لدى صندوق التنمية والإعمار في الأمم المتحدة، قال العنبكي إن العراق "لن يخرج من الفصل السابع قبل أن يرتب هذه المسألة"، مشددا على أن العملية "ليست بهذه البساطة."

وأوضح المسؤول الحكومي أن "على العراق، أولا، أن يقنع الدول الخمس الدائمة العضوية في الأمم المتحدة، بأنه لم يعد مصدر تهديد أو قلق على السلم العالمي"، لافتاً الانتباه إلى أنه حتى ذلك الوقت "سيكون قد قام بالترتيبات اللازمة فيما يخص صندوق التنمية العراقي"، معتبرا أنه "لا مبررات للمخاوف في هذا الجانب."

ويرى الباحث الإقتصادي حسام الساموك أن " أسلوب الحديث عن تداعيات خروج العراق من (الفصل السابع) فيه محاولة من بعض الأطراف، من برلمانين ومشتغلين بالعلوم السياسية، لبث الرعب لدى العراقيين، عن طريق الحديث عن أن دولاً عديدة ستطالب بالتعويضات، التي زادت حتى الآن عن (٣٢٠) مليار دولار."

وقال الساموك إن التعويضات "فرضت من قبل مجلس الأمن بناء على لعبة غير نزيهة، حيث طالبت تركيا بتعويض عن تلوث البيئة، والأردن بسبب خروج العمال الآسيويين من الكويت، وحتى بعض الكويتيين طالبوا بتعويضات لأنهم (حسب قولهم) ضغط عليهم ليبقوا في بيوتهم لثلاثة أيام."

وعد الباحث العراقي أن هذا السلوك، من جانب الأطراف المشار إليها" إبتزاز للشعب العراقي، عن طريق المطالبة بمبالغ كبيرة من تلك التعويضات، التي يؤكد المعنيون بالقانون الدولي أنها مطالبات غير مشروعة."

يذكر أن لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، وهي لجنة شبه قضائية، تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن الرقم (٦٩٢) للعام (١٩٩١)، بهدف النظر في الدعاوى المالية ودفع التعويضات التي نجمت عن دخول العراق إلى الكويت.

وتلقت اللجنة، منذ تشكيلها، ما مجموعه (٣٢٠) مليار دولار طلبات تعويض. فضلا عن مطالبة حكومات وشركات ومنظمات دولية أخرى بتعويضات تبلغ (١٧٢) مليار دولار. كما قدمت طلبات التعويض من (٩٦) بلدا، عبر (١٣) مكتبا إقليميا وثلاث منظمات دولية.

ودعا الساموك الحكومة إلى "رفض تلك التوجهات اللامشروعة، بسبب عدم صدورها عن جهة قضائية"، معربا عن قلقه من كون تلك الأحكام "كانت ذات أهداف سياسية، حين صدورها، إستهدفت النظام السابق، دون الرجوع إلى جهة قضائية معنية."

وأضاف "هذه اللعبة تخدم السياسات الدولية الكبرى، ومصالح وأطراف من هنا وهناك، وينبغي أن تواجه من قبل كل الأطراف العراقية والحكومة."

ويتم تزويد لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، بالأموال عبر حسم (٢٥٪) من عائدات النفط الذي سمح للعراق بتصديره، خلال السنوات التي تلت غزوه للكويت، في إطار برنامج (النفط مقابل الغذاء) الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة. وهو البرنامج الذي شابته بعض التصرفات غير السليمة، التي كانت محل تحقيق من الأمم المتحدة.

ودعا الباحث الإقتصادي إلى "عرض مظلومية الشعب العراقي في جميع المحافل الدولية، وأن توضح الحكومة للعالم أجمع أن قرارات مجلس الأمن غير ملزمة قانونا، لأنها برغم إستنادها إلى (الفصل السابع) فإن أي قرارات تفصيلية لا تصدر إلا من جهة قضائية."

ولفت النظر إلى أهمية "شن حملة رأي عام لفضح لا مشروعية تلك القرارات، والطلب من مجلس الأمن أن تحال القضية على إحدى الجهات القضائية الدولية، مثل (محكمة لاهاي)، لكي تجرى فيها مرافعات ويحضرها محامون يمثلون الشعب العراقي للدفاع عن مصالحه، والتخلص من تلك اللعبة الدولية الخطيرة التي تستهدف تكبيل الشعب العراقي وابتزاز ثرواته لمصلحة جهات دولية، ولمصلحة أطراف هي بالأساس سبق أن ساهمت في دفع النظام السابق إلى تلك الحروب."

ومضى الساموك قائلا "على الجهات العراقية والمتخصصين في الشؤون القانونية والدبلوماسية أن يتذكروا هذا الجانب، ويتنبهوا في إطلاق التصريحات بحيث لا يرددون ما تردده الجهات الساعية للعمل ضد العراق ومستقبل شعبه، وأن يعيدوا النظر بتصريحاتهم بما يتفق وإجراءات إعادة النظر في موضوع التعويضات برمته، وعرضها على جهات قضائية بعد حملة التعبئة الشعبية والدولية الكبرى."

وكان مجلس الأمن الدولي فوّض واشنطن، بموجب بنود الفصل السابع، بأن تبسط يدها على عائدات العراق النفطية الخاضعة منذ (١٩٩٦) لبرنامج (النفط مقابل الغذاء)، التي كانت مودعة آنذاك في المصارف السويسرية والأمريكية والأوروبية، من دون العودة إلى الحكومة العراقية. وذلك تعويضا لواشنطن وجيران العراق عن خسائر عملية اجتياح الجيش العراقي لأراضي الكويت في العام (١٩٩٠).

اوباما في العراق لدعم حملته الانتخابية

الديمقراطيون يتخلون عن شرط الربط بين سحب القوات وتمويل حرب العراق

واشنطن/ رويترز

قال مساعدون في الكونغرس الأمريكي إن الديمقراطيين الذين هيمنوا على المجلس التشريعي العام الماضي بوعد انهاء حرب العراق سيوافقون على آخر مشروع قرار لتمويل الحرب لإدارة الرئيس الجمهوري جورج بوش دون الحاقه بشروط لسحب الجنود من هناك.

ويستعد المشرعون الى ارسال ١٦٥ مليار دولار لادارة بوش كتمويل جديد للحرب في العراق وأفغانستان وهي أموال تكفي لمدة عام اي بعد مدة طويلة من ترك بوش البيت الابيض في ٢٠ كانون الثاني القادم.

وقال مساعد في مجلس النواب على دراية بالمفاوضات الجارية حول التشريع "انه مبلغ كبير من المال" مشيرا الى تمويل حرب العراق التي لا تلقى تأييدا في الداخل ودخلت عامها السادس.

ومن المتوقع ان يصوت مجلس النواب الامريكي على مشروع تمويل الحرب هذا الاسبوع على ان يوافق عليه مجلس الشيوخ قبل ارساله الى الرئيس الامريكي.

ومع نقص أموال وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) وتواصل الحرب في العراق وافغانستان يحاول الكونغرس الموافقة على التمويل الجديد قبل ان يبدأ عطلته في الرابع من تموز.وبتمرير مشروع القرار هذا يكون الكونغرس قد وافق على تخصيص أكثر من ٨٠٠ مليار دولار لحربي العراق وافغانستان وان ذهبت غالبية هذه الاموال الى العراق.ومنذ سيطر الديمقراطيون المعارضون على مجلسي الشيوخ والنواب في كانون الثاني عام ٢٠٠٧ وهم يحاولون اجبار بوش على تغيير سياسته في العراق من خلال وضع جداول زمنية لسحب القوات الامريكية من هناك ووضع شروط لتدريب القوات ومدهم بالمعدات الكافية ومنحهم فترات راحة كافية قبل اعادتهم الى ساحة القتال.

وبرغم تمرير كلا المجلسين لعدد من مشروعات القرارات منذ ذلك الحين الا ان الديمقراطيين لم يتمكنوا قط من جمع الاصوات المطلوبة في الكونغرس لتخطي اعتراض الرئيس وفرض شروطهم عليه.

ومن جانب آخر أعلن الساعي لترشيح الحزب الديموقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية باراك أوباما الاثنين أنه ينوي زيارة العراق وأفغانستان قبل الإنتخابات الرئاسية في الرابع من تشرين الثاني. وقال أوباما لمجموعة من الصحفيين بعد أن أجرى إتصالا هاتفيا مع وزير الخارجية هوشيار زيباري، "سنصدر إعلانا سبق أن تحدثت عنه، فأنا مهتم بالقيام بزيارة إلى العراق وأفغانستان قبل الإنتخابات".

وكان أوباما الذي وجه إليه الحزب الجمهوري انتقادات حادة لأنه لم يقم بزيارة للعراق سوى مرة واحدة مطلع ٢٠٠٦، قد اكتفى بالقول الشهر الماضي إن زيارته إلى العراق ستكون "إحدى أولوياته بالتأكيد " خلال جولة دولية مقبلة.

من جهته، دعا المرشح الجمهوري المفترض لانتخابات الرئاسة جون ماكين أوباما إلى زيارة العراق ليرى بأم العين "التقدم "الذي أحرزته الإستراتيجية المطبقة منذ العام الماضي.

وقال ماكين في ندوة صحافية عقدها في منطقة أرلينغتون المجاورة للعاصمة واشنطن، "أنصحه بالذهاب إلى هناك والإجتماع أيضا مع القائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس وقادتنا العسكريين الآخرين في المنطقة".وتعليقا على الاتصال الهاتفي بين زيباري وأوباما، كان ماكين قد ذكر أنه يتوقع من زيباري الذي التقاه شخصيا الأحد، أن يقول لاوباما إن القوات الأميركية "تحقق النجاح في العراق وأن الجنود العراقيين والحكومة يسيطرون الآن على أكبر ثلاث مدن -الموصل وبغداد والبصرة- وانهم يواصلون بسط سيطرتهم على باقي المناطق العراقية".

في الحدث

خطة فرض القانون تفرض نفسها

حازم مبيضين

كلما أحرزت القوات العراقية انتصاراً على المجاميع الإرهابية ، بغض النظر عن مسمياتها وعناوينها وإرتباطاتها، ابتداءً من بغداد ، ومروراً بالبصرة والموصل ، وصولاً إلى العمارة ، وانتهاءً بكل شبر من أرض الرافدين ، فإن القوى السياسية ، التي كانت –للأسف –تدعم بشكل خفي أو مكشوف– ، أو حتى التي تتبنى علناً، الطروحات التي كانت هذه الزمر تتستر خلفها، من قبيل مناهضة الاحتلال ، أو الدفاع عن الطائفة ، أو العرق ، تتراجع معلنة على استحياء، تأييدها للخطوات الحكومية، الرامية الى بسط سيطرة القانون وفرض النظام، في خطوات ممنهجة، للعودة بالبلاد إلى الوضع الطبيعي الذي كان مأمولاً أن يسود، بعد سقوط نظام البعث وصدام ، وتخلص العراقيين من الحكم الشمولي الديكتاتوري، الذي جثم على صدورهم عدة عقود، زج خلالها البلاد في أتون حروب عبثية ، لم تنتج غير الخراب والدمار للعراق أولاً، ولدول الجوار، التي خاض معها تلك الحروب ، مرةً مستظلاً بشعاراته القومية ، وأخرى مستثيراً النعرات المذهبية في أحط أشكالها.

صحيح أنه كان متوقعاً أن يؤدي السقوط المدوي للصنم ، في التاسع من نيسان ، وما تلا ذلك من اكتشاف للعظمة المزيفة ، التي كان صدام يفرض بها نفسه على العراقيين ، إلى شكل من أشكال الانفلات في ممارسة الحرية، التي ظلت طوال حكم البعث، حلماً ظن الكثيرون أنه مستحيل المنال ، لكن كثرة الضغط ولدت انفجارات لم تكن بالحسبان ، حين تسيد منطق القوة ، معطياً المجال واسعاً لمحترفي الجريمة، الذين أطلق صدام سراحهم حين تحقق من انهيار نظامه، والباحثين عن الثروة السريعة، من الذين تربوا على فكرة المنح والأعطيات والمكرمات ، ليكونوا قوة تؤرق البلاد والعباد، وتعبث بمصالح الوطن والمواطنين، دون وازع من الضمير أو الأخلاق ، وبجرأة بلغت حد التطاول على محرمات ، لم يخطر ببال عراقي، أنها قد تكون عرضة لهجوم قذر من أية جهة كانت ، وتحت أي ذريعة يمكن أن تساق في مجال التبرير.

> بدأت الحكومة باستعادة دورها الامني ، بعد أن أقر الجميع بدورها السياسي المبني على انتخابات شعبية أفرزتها لقيادة هذه المرحلة ،والمرور عبر دوامات من الصراعات الاقليمية والدولية ، ليستعيد العراق دوره الحضاري

كانت الأيام الأولى بعد سقوط النظام مؤشراً، لم يلتفت إليه أحد، في غمرة الفرح العارم بالحرية ، حين أقدم اللصوص على سرقة تمثال السعدون ، ونهبوا المتحف ، ودمروا مواقع ثقافية تاريخية تحتفظ بذاكرة البلد ، ثم تطاولوا على المساجد والحسينيات والكنائس، وبلغت أعمالهم القبيحة ذروتها بتدمير مرقدي الامامين العسكريين ، مروراً باغتيال نخبة العقول العراقية العلمية ، في مسعى واضح لتخريب البلد ، من خلال الزج به في أتون الحرب الأهلية، والسيطرة على مقدراته، ليتحول إلى مزرعة ، غير محروسة، قابلة للنهب والبيع لمن يدفع أكثر، وكانت السلطات الجديدة منشغلة بالبحث عن شكل جديد للسلطة يمحو من ذاكرة العراقيين شرور سنوات حكم البعث، فقويت شوكة هؤلاء إلى حد دفع بعض الطارئين على العمل السياسي. للأسف. إلى الاستعانة بهم ، لتقوية مواقفهم، أو لفرض رؤاهم التي لا تستجيب للمصلحة العامة بقدرما تستهدف تحقيق طموحاتهم الشخصية الرخيصة.

الآن حانت ساعة الحقيقة ، بدأت الحكومة باستعادة دورها الامني ، بعد أن أقر الجميع بدورها السياسي المبني على انتخابات شعبية أفرزتها لقيادة هذه المرحلة ،والمرور عبر دوامات من الصراعات الاقليمية والدولية، ليستعيد العراق دوره الحضاري أولاً ، وليؤكد حضوره على ساحة الفعل في المنطقة بكونه دولة لها وزنها، ولينعم أبناؤه بخيراته التي حرموا منها طويلاً، وهكذا وجد الجميع أنفسهم في صف الدفاع عن قرارات حفظ الأمن والقانون بعد أن شككوا بها ، واعتبرها بعضهم موجهةً ضده ، مع أنها لم تستهدف غير الجريمة والخارجين على القانون، وعصابات الجريمة المنظمة ، والارهابيين المتسترين بالدين.

تستحق حكومة السيد المالكي أن نشد على يدها ، وأن ندعم خطواتها ، ونحيي تصميمها ، إذا كنا نؤمن بمستقبل مشرق للعراق، بكل تنوع الطيف على أرضه الطيبة.

محنة المسيحيين

سامي الزبيدي

يخشى دانيال بايبس احد كبار منظري تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة من نضوب الطائفة المسيحية في العراق وهي خشية لها ما يبررها خصوصا وان التنوع القومي والديني في العراق كان دائما احد أهم عناصر قوة المجتمع بحيث كان فائض القيمة المعرفي والثقافي ينبع من تنوع المزاج العراقي وانفتاحه على التعدد ، ولعل الحكم الشمولي على مدى عقود من الزمان قد عزز بصورة ما شكلا من أشكال "الحرية السرية" التي كانت القابلة القانونية لولادة حالات إبداعية عراقية تتجاوز الطائفة والعرق لمصلحة الحس الإنساني .

كان معارضو الدكتاتورية في العراق من كل المشارب ومن جميع المكونات وبالتالي تطورت الحالة التعددية بمعزل عن النظام وكان التنوع الحاصل يخدم فكرة الديمقراطية البعيدة عن عيون العسس لكن الحال تبدل الآن واضحى يثير القلق ، ليس قلق بايبس وحده بل قلق كل سكان المشرق من شواطئ المتوسط وحتى أقاصي جبال زاغروس، ولان قلق بايبس ليس كقلق أهل الإقليم فان مقاربات معالجة هذه المشكلة ستكون بالضرورة مختلفة.

يشبّه بايبس اضمحلال مسيحيي العراق الآن باضمحلال اليهود في المنطقة قبل عقود قليلة وهي إدانة مضمرة للغالبية المسلمة التي فقدت روح التعددية وقبول الآخر وهذا يأتي في صلب الايدولوجيا اليمينية المحافظة ، في المقابل فان قلق مثقفي الشرق من تمادي ظاهرة تسرب المسيحيين إلى خارج الإقليم مبعثها الخوف على التعددية والخشية من سيادة اللون الواحد والثقافة الأحادية في العراق و سوريا و لبنان والأردن وفلسطين على حد سواء.

يقول بايبس:" أن بيت لحم والناصرة، وهما أكثر المدن ارتباطاً بالمسيحية على الأرض، تمتعتا بأغلبية سكانية مسيحية على مدى ألفين من السنين تقريباً، ولكن الأمر لم يعد كذلك الآن و في القدس، انخفض عدد المسيحيين بشكل حاد: ففي عام ١٩٢٢ كان عددهم يزيد عن عدد المسلمين بقليل أما اليوم فهم يشكلون نسبة تقل عن الاثنين بالمئة من سكان المدينة ، أما في سوريا، فقد كانت نسبتهم تقارب ثلث عدد السكان في مطلع القرن الماضي، أما الآن فنسبتهم هي أقل من عشرة بالمئة، وفي لبنان، كانوا يشكلون في عام ١٩٣٢ نسبة خمسة وخمسين بالمئة أما الآن فهم أقل من ثلاثين بالمئة،

وفي مصر، ولأول مرة منذ الخمسينات، يغادر المسيحيون الأقباط بلدهم بأعداد كبيرة.

لم يذكر بايبس التغير في أعداد المسيحيين في الأردن لكن بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية تشير إلى أن المسيحيين كانوا يشكلون أكثر من ٩٪ من سكان المملكة في العشرينيات من القرن الماضي لكنهم الآن لا يتجاوزون ٢,٥ ٪ من السكان، وبرغم أن قوانين الانتخاب الأردنية لم تقلل من مستوى تمثيلهم استنادا إلى تناقص أعدادهم إلا أن هذا الأجراء ليس كافيا.

الأقليات في المشرق عرضة للهزات السياسية وتنوع صنوف العزل الذي يصل في كثير من الأحيان إلى الاضطهاد كالحالة الكردية شمال العراق وكالشيعة جنوبا إبان حكم الدكتاتورية لكن بعد التاسع من نيسان بدأ المسيحيون بدفع ثمن الواقع الجديد الناتج عن انبعاث الروح الطائفية الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة الجماعية.

الأقليات في المشرق لا ينتظرون الحل من وصفات كالتي يكتبها بايبس أو غيره بل بإنتاج نمط من الديمقراطية يتيح لكل الطيف المتنوع أن يعبر عن هويته الفرعية في إطار دولة عصرية وهي تجربة ربما يكون العراق الأكثر تأهيلا لتدشينها.